

الكتل السنوية العراقية تفتتح مبكراً موسم التصفيات الداخلية استعداداً للانتخابات

تشكيل كتلة جديدة للإطاحة بمحمد الحلبوسي من رئاسة البرلمان



شيء ما يعد في الخفاء

الفارس، وطلال الزويجي، وقد اطعنا على البيان مع جميع القيادات، ووفقاً على مقررات الاجتماع.

ومعروف عن المشروع العربي الذي يرأسه خميس الخنجر الذي يقود كتلة المحور الوطني، تحالفه مع كتلة الفتح بقيادة هادي العامري الحليف الأوفى لإيران، وهي كتلة على خلاف حاد مع جبهة الإنقاذ والتنمية التي يقودها أسامة النجيفي وكتلة تحالف القوى العراقية التي يقودها الحلبوسي.

وتساهم الانقسامات بين القوى والأحزاب والكتل السنية بشكل كبير في إضعاف قوة ونفوذ المكون السني في صراعه على السلطة والموارد مع المكون الشيعي الذي يهيمن على الجزء الأكبر منهما ويفرض سيطرته شبه المطلقة على القوات الأمنية عموماً.

ولا تزال الكتل السياسية السنية تفتقر إلى رؤية واضحة لحل الأزمات المترامية في المحافظات التي تسيطر عليها، وهي أزمات تعيشها منذ غزو العراق وقد تعمقت بشكل أكبر بعد الحرب على تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017.

ولا تبدو الجبهة العراقية الجديدة منسجمة في داخلها سواء في رؤيتها لأوضاع المحافظات السنية أو ارتباطاتها الإقليمية أو علاقاتها مع الكتل السياسية الكردية والشيعية.

وفي كل الأحوال فإن الجبهة بعدم الانسجام بين قياداتها الرئيسية وهشاشة الأسس التي قامت عليها، تحمل في طياتها بذور انفراطها وعدم قدرتها على الصمود والحفاظ على تماسكها للمشاركة في انتخابات يونيو القادم أو تحقيق هدفها الحقيقي بإقالة الحلبوسي الذي يعد في صدارة المشهد السني ويحظى بقبول جماهيري واسع في محافظة الأنبار وفي محافظات سنية أخرى بدرجة أقل مقارنة بنظرائه من القيادات السنية في المحافظات الأخرى.

ومن المقرر أن تُجرى انتخابات مبكرة في العراق في 6 يونيو 2021 وفق الجدول الزمني الذي حدده رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية المحددة للكاظمي بعد أن اختير في مايو الماضي خلفاً لرئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي إثر احتجاجات شعبية.

وتشكلت الجبهة العراقية بحضور النائب الجبوري عن حزب الجماهير الوطنية، والنائب رشيد العزاوي عن الحزب الإسلامي العراقي، والنائبين فارس الفارس وطلال الزويجي عن المشروع العربي، ومحمد إقبال عن الكتلة العراقية المستقلة، وأسامة عبدالعزيز النجيفي عن جبهة الإنقاذ والتنمية وكانت الموافقة على مقررات اجتماع قيادة الجبهة العراقية بالإجماع.

الجبهة الجديدة تحمل بذور انفراطها لعدم انسجامها داخلياً وتنوع ارتباطاتها إقليمياً واختلاف علاقاتها بالمكونات الأخرى

وفقاً لمصادر تحدثت لوسائل إعلام محلية، فإن قيادة المشروع العربي الذي يرأسه خميس الخنجر اعترضت على إعلان الجبهة العراقية لأنه لم يكن طرفاً فيها. وطالب المشروع بإلغائها وسحب البيان، لكن بياناً مكتب أسامة النجيفي ذكر أن من حق حزب المشروع العربي أن يعلن رأيه أو قناعاته، ولكنه مطالب بإعادة النظر بالسبب الذي أورده، ذلك أن جميع القيادات المؤسسة للجبهة العراقية كانت حاضرة.

وتابع البيان "حزب المشروع العربي كان ممثلاً بشخصيتين هما فارس

إعادة تشكيل التكتلات السياسية والتحالفات الانتخابية قبل أي استحقاق انتخابي في العراق تحوّل إلى سلوك معهود لدى القوى المشاركة في العملية السياسية منذ 2003 ليست له أي علاقة بتحسين الأداء وتفعيل المشاركة في خدمة مصالح البلاد ومواطنيها، بقدر ما هو سلوك مرتبط بمصالح السياسيين وجهودهم للحفاظ على مواقعهم.

بغداد - شرعت الأحزاب والكتل السياسية السنوية العراقية، مبكراً في نشر تكتلاتها وتحالفاتها وإعادة تركيبها استعداداً للانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة لصف العام القادم والتي سيكون رهانها الأكبر الحفاظ على المكتسبات السياسية والمواقع في السلطة، خصوصاً بالنسبة إلى الوجوه التي استهلتها مشاركتها بدرجات متفاوتة في تجربة الحكم الفاشلة على كل الصعد، وأصبحت موضع استهداف مباشر من قبل الشارع الذي يشهد منذ عام حركة احتجاج غير مسبوقة.

وانتج حراك داخلي استمر لأسابيع في أوساط الكتل والأحزاب السنية، جبهة جديدة تمثل كتلة سياسية تضم 35 نائباً وشخصية سنية باسم "الجبهة العراقية" الهدف الحقيقي منها الإطاحة برئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي.

وكانت صحيفة "العرب" قد كشفت في تقرير سابق عن تعاطف مخاوف منافسي الحلبوسي من صعوده السياسي السريع لمعرفتهم بأن الشباب الذي لم يكمل بعد الأربعين عاماً من العمر يحمل طموحات كبيرة بعد أن صنع تجربة نجاح مثيرة بدأت قبل توليه منصبه الرمزي كرئيس للبرلمان، من الأنبار التي تولّى فيها منصب محافظ في فترة صعبة بعد الخروج من حرب داعش وما خلفته من دمار هائل، لكنه نجح رغم ذلك في قيادة عملية إعادة إعمار سريعة كان لها تأثيرها الكبير على الدورة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، وبالنتيجة على الأوضاع الأمنية، واختير رئيس مجلس النواب السابق المقرب من

مطلبنا فحسب بل إنها التزامنا المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق والياته الموقع والمتفق عليها". ولغت مراقبون يمنيون إلى أن خطاب بن دغر الذي يشترك إلى جانب ثلاثة من قيادات المؤتمر في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، حمل ثلاث رسائل سياسية هامة، حيث غازل جناح الصقور في حزب المؤتمر في ما يتعلق برفض الحقائق الهامشية المقدمة للحزب، كما تبني موقف حزب الإصلاح الخاص بضرورة تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض قبل تشكيل الحكومة، إضافة إلى تبنيه موقف تيار قطر في الشرعية الذي يتهم ضمناً بعض سفراء دول التحالف بالتدخل في مشاورات تشكيل الحكومة وهو ذات الخطاب الذي يتبناه نائب رئيس مجلس النواب عبدالعزيز جبوري ووزير النقل المستقل صالح الجبواني وعدد من القيادات المدعومة من الدوحة. وقالت مصادر في حزب المؤتمر لـ"العرب" إن بن دغر يمارس دوراً ترجيحياً في قيادة ما يعرف بجناح الرياض في حزب المؤتمر بين تيارين أحدهما بقيادة رشاد العليمي الذي يتبنى موقف الإخوان ونائب الرئيس علي محسن الأحمر بشكل كامل، في الوقت الذي يقف عدد من قيادات المؤتمر في الضفة الأخرى مطالبين ببقاء حالة التمايز التي تمثل المؤتمر وتعبر عن توجهات القسم الأكبر من قواعده الشعبية، ويقود هذا التيار محمد ناجي الشايف وعثمان مجلي اللذان أحبطا بحسب المصادر محاولات فرض أسماء موالية للإخوان ضمن مرشحي المؤتمر. وفي تعبير عن حجم التأثير في موقف المؤتمر من قبل مكونات أخرى تعمل على ترجيح كفة طرف لصالح طرف آخر، وتستغل حالة الانقسام داخل المؤتمر، دعم علي الجبردي رئيس الدائرة الإعلامية في حزب الإصلاح (إخوان المسلمون) البيان الصادر عن بن دغر. وقال في رسالة مفتوحة موجهة إليه تعقيبا على بيانه الإعلامي "أحيي موقفك الرائد والمهم وأنت تؤكد رؤية استشرافية أهمية تطبيق اتفاقية الرياض كاملة غير منقوصة أو مجزأة وخطورة التركيز على الشق السياسي والتغاضي قصداً عن تطبيق الشق العسكري بما ينتج عنه من أخطار كبرى تتصل بوضع اليمن جغرافياً وسلطة اتحادية".

واعتبرت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" أن بيان أحمد عبيد بن دغر قد يعيد تنفيذ اتفاق الرياض والإعلان عن الحكومة الجديدة خطوات إلى الأمام، خصوصاً وأنه فتح المجال أمام مكونات أخرى لتبني ذات الموقف المتشدد والتصل من تفاهات سابقة تم التوصل إليها بوساطة سعودية لتسريع آلية تنفيذ الاتفاق.

وأشارت مصادر "العرب" إلى اتباع تيار قطر في الشرعية اليمنية لتكتيك سياسي يعتمد على الدفع بقيادات محسوبة على المؤتمر أو تيارات أخرى لاتخاذ مواقف متشددة تجاه الاتفاق الموقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي بهدف تحميل هذه الأصوات مسؤولية العرقلة في تنفيذ الاتفاق.

ويتزامن هذا التصعيد السياسي مع تحركات عسكرية من قبل الإخوان المسلمين لتطويق عدن من الشمال والشرق ومحاصرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي والدفع باتجاه سيناريو المواجهة الشاملة لإرباك التحالف العربي ونسف اتفاق الرياض. وحقوقها.

خلافات حزب المؤتمر آخر العقبات في طريق تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

عدن - رجحت مصادر سياسية يمنية نجاح المكونات اليمنية في تجاوز الخلافات المتعلقة بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة قبل الخامس من نوفمبر القادم الذي يصادف مرور عام على توقيع اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

وكشفت المصادر عن خلافات داخل مؤتمر المؤتمر الشعبي العام ساهمت في تعثر تشكيل الحكومة، نتيجة ما وصفت بالضغط التي حاولت عبرها مكونات أخرى فرض أسماء موالية لها ضمن حصة حزب المؤتمر الذي يعاني من حالة انقسام حادة بين عدة تيارات مؤيدة للشرعية.

ووفقاً للمصادر عمل جناح متصالح من جماعة الإخوان وتيار قطر على تمرير أسماء شخصيات ثانوية في الحزب عرف بانحيازها للخطاب الإخواني من أجل تحقيق مكاسب ذاتية كمرشحين لحزب المؤتمر في الحكومة القادمة برئاسة معين عبدالمالك.

وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي حملة انتقادات لوقوف المؤتمر المرتبك إزاء مشاورات تشكيل الحكومة المنقسم بين الاستسلام للضغط الآتية من خارج هيئات الحزب أو تلك المتماهية مع شبكات النفوذ والمصالح التي استطاع تيار مدعوم من الدوحة توسيعها داخل بنية الحكومة الشرعية.

ارتباك في صفوف حزب المؤتمر بسبب اختراقه من قبل تيار مدعوم من الدوحة ومتصالح مع خطاب الإخوان المسلمين

وفي انعكاس لحالة الأزمة التي شهدها مؤتمر المؤتمر الشعبي العام (جناح الرياض) على خلفية الجدل حول حصة الحزب والأسماء المرشحة لشغل الحقائق الأربع المسندة له: النفط، والإعلام والثقافة والسياحة، والعدل، والشؤون القانونية وحقوق الإنسان، أصدر مستشار الرئيس اليمني والقيادي البارز في المؤتمر أحمد عبيد بن دغر بياناً دافع فيه عن موقف حزبه في مفاوضات تشكيل الحكومة حمل عنوان "هذا بيان لمناضلي المؤتمر" أشار فيه إلى بذل الفريق الذي يمثل المؤتمر في المشاورات جهوداً "لتكون الية توزيع الحقائق الوزارية أكثر عدلاً"، مؤكداً ما كتفتت عنه "العرب" في وقت سابق عن تحفظ الحزب "على المقترح الذي تم تسريبه على وسائل الإعلام"، وتقديم اقتراح جديد يتضمن "آلية عادلة" لتوزيع الحقائق الوزارية.

وتابع بن دغر "كان هناك رفض مستمر، صاحبته تدخلات من بعض السفراء تم الإيعاز بها، وكان أماناً خياراً إما القبول بما عرض علينا، أو الرفض وعدم المشاركة في الحكومة، فنبذوا متطرفين مفرقين وفي أحسن الأحوال مغردين خارج السرب أمام حلفائنا في الشرعية وانشقائنا في التحالف وأصدائنا في المجتمع الدولي، فالرفض والقطيعة في بعض التفاصيل ليست من الحكمة والكياسة في شيء".

وأضاف "ليس هذا فحسب بل لازلت ورفاقي في قيادة المؤتمر حتى هذه اللحظة مع تطبيق متزامن للشق السياسي والعسكري في اتفاق الرياض، قبل الإعلان عن الحكومة، وهذا ليس



ضباية الرؤية من ارتباك القيادة

ضغوط في أستراليا لمساءلة قطر عن حادثة مطار خليفة

اعتذار. ما ننتظره هو اتخاذ إجراء مفيد للنساء المعتدى عليهن، مضيئة "يجب اتخاذ إجراءات لضمان أن يعرف الناس من هو المسؤول وأن الأستراليين في أمن".

أما النائب مارك دريفوس فوصف الاعتداء على كرامة مواطناته في مطار الدوحة بأنه انتهاك للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، داعياً حكومة بلاده لتبني المعارضة العمالية وزيارة الخارجية ماريز باين بالاحتجاج رسمياً لدى وزير الخارجية القطري لأن "الناس غاضبون من معاملة المواطنين الأستراليين بهذه الطريقة".

وقالت عضو مجلس الشيوخ عن حزب العمال بيني وونغ "لا نريد مجرد

ومع الاعتذار المبطن من قبل حكومة قطر ما زالت الدبلوماسية القطرية مضطرة لخوض حملة علاقات عامة لتطويق القضية المسيئة لصورة البلد على نحو مؤلم في مرحلة حساسة يقرب فيها موعد احتضان الملاعب القطرية لنهائيات كأس العالم في كرة القدم 2022.

وقررت سفارة قطر في كانبيرا تنظيم عشاء استعدت له عدداً من نواب البرلمان الأسترالي لكن أغلب المدعوين رفضوا الدعوة احتجاجاً على المعاملة غير اللائقة لمسافرات أستراليا ولطالبات الحكومة الأسترالية بموقف أكثر حزماً ضد السلطات القطرية. وورد في بيان صادر عن النائب اندرو هاستي رئيس لجنة الأمن